دليل رصد حقوق الإنسان

الفصل 30

استخدام الحضور والظهور

الأمم المتحدة
حقوق الإنسان
مكتب المفوض السامي

استخدام الحضور والظهور

أ. **المفاهيم الرئيسية**	**3**
ب. **المقدمة**	**4**
ج. **أساليب الظهور**	**6**
1. التصرف والاستجابة بحزم في اللحظات الحاسمة	6
2. تأسيس تواجد ميداني إقليمي ومحلي	7
3. الاستفادة من السفر إلى الميدان وزيارات الوفود وغيرها من الزيارات إلى المناطق المتضررة	9
4. مرافقة الأفراد المعرضين للخطر بدرجة شديدة	10
5. التواصل مع المجموعات التي تتعرض للتمييز أو لانتهاكات حقوق الإنسان	11
د. **تنسيق استراتيجيات الحضور والظهور مع الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى**	**12**
1. الشخصيات البارزة في مجال حقوق الإنسان	12
2. الممثلون الدبلوماسيون	12
3. عناصر عملية السلام التابعة للأمم المتحدة	13
4. الجهات الفاعلة في المجال الإنساني	13
5. المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان	14
هـ. **تجنب التأثير الضار للظهور**	**15**

© الأمم المتحدة

أ. المفاهيم الرئيسية

- **يجب أن تستخدم وحدات التواجد الميداني لحقوق الإنسان استراتيجيات الظهور بشكل استراتيجي لتعزيز حماية حقوق الإنسان. مع ذلك، ينبغي تقييم استخدام هذه الاستراتيجيات وفقاً لكل حالة على حدة لتجنب الحالات التي قد يؤدي فيها ظهورها وحضورها المتزايد إلى نتائج عكسية.**
- **يمكن لوحدة التواجد الميداني أن تعزز ظهورها بعدة وسائل، من بينها:**
  - التصرف والاستجابة بحزم في اللحظات الحاسمة؛
  - تأسيس تواجد ميداني إقليمي ومحلي؛
  - الاستفادة من السفر إلى الميدان وزيارات الوفود وغيرها من الزيارات إلى المناطق المتضررة؛
  - مرافقة الأفراد المعرضين للخطر بدرجة شديدة؛
  - التواصل مع المجموعات التي تتعرض للتمييز أو لانتهاكات حقوق الإنسان.
- **يمكن للجهات الفاعلة الوطنية والدولية الأخرى أن تلعب دوراً من خلال تواجدها الظاهر للعيان، مثل الجهات الفاعلة الإنسانية، والممثلين الدبلوماسيين، والشخصيات البارزة في مجال حقوق الإنسان، وهيئات الأمم المتحدة، والعناصر الأخرى ضمن عملية السلام التابعة للأمم المتحدة أو المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان.**
- **يجب أن تراعي وحدة التواجد الميداني وموظفو حقوق الإنسان في جميع الأوقات البيئة الأمنية ومخاطر التعرض لأعمال انتقامية والرجوع إلى تحليلات وتوصيات موظفي الأمن التابعين للأمم المتحدة عند قيامهم بأعمال رصد حقوق الإنسان.**

© الأمم المتحدة

ب. المقدمة

يمكن أن توفر وحدة التواجد الميداني لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان الحماية من خلال حضورها وتأثيرها المرئي. على سبيل المثال، شعار مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وطريقة استخدامه محلياً، أو موقع المكتب القطري، أو زيارة المقر الخاص للمجتمعات النائية أو الأحياء الحضرية الفقيرة، أو تواجد موظفي حقوق الإنسان الذين يرتدون سترات الأمم المتحدة في المظاهرات أو لدى زيارة المدافعين عن الحقوق المعرضين للخطر تمثل جميعها أشكالاً للوجود المرئي الذي يمكنه توفير الحماية. ولذلك، ينبغي أن يكون موظفو حقوق الإنسان مدركين للتأثير الذي قد يحدثه وجودهم ويجب عليهم استخدامه بطريقة استراتيجية لتعزيز الحماية.

يركز هذا الفصل بشكل حصري على الأشكال المختلفة للوجود المادي والظهور التي يمكنها أن توفر الحماية لأصحاب الحقوق وغيرهم، مع الإقرار بأنه في بعض المواقف قد يؤدي ارتفاع مستويات الظهور والحضور إلى نتائج عكسية. ويتناول هذا الفصل أيضاً كيفية تجنب الآثار الضارة لاستراتيجيات الظهور والمخاوف الأمنية الناشئة عنها.

ما مستوى الظهور؟

يجب دائماً الحكم على استخدام كل استراتيجية من استراتيجيات الظهور على حدة، لأن الظهور المكثف قد يؤثر على اتخاذ التواجد الميداني الحذر. بالإضافة إلى ذلك، لاستراتيجيات الظهور تبعات خطيرة على الموارد — مثل وسائل النقل والمكاتب والموارد البشرية، وما إلى ذلك — بالإضافة إلى التبعات الأمنية.

وتستدعي أنواع مختلفة من المواقف مستويات مختلفة من الظهور. فقد يتطلب رصد مظاهرة كبيرة أو إخلاء قسري وشيك عدداً كبيراً من موظفي حقوق الإنسان، في حين يتطلب الوجود غير الملحوظ المعروف في المحاكمات عدداً قليلاً من الموظفين، ولكن ربما التزاماً طويل الأجل.

ويرتبط الظهور أيضاً بقرارات الإدارة الاستراتيجية حول الأمن وخطط عمل موظفي حقوق الإنسان وجداول مواعيد السفر (اللوجستيات، المركبات وما إلى ذلك) وبالتالي ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار بشكل صريح خلال عملية التخطيط (انظر الفصل حول *التخطيط الاستراتيجي للتأثير في مجال حقوق الإنسان* 🕮).

مع ذلك، كلما زاد الوقت الذي يقضيه موظفو حقوق الإنسان خارج مكاتبهم في زيارة المجتمعات وبناء اتصالات بالمجتمع المحلي، زاد تأثيرهم في مجال الحماية. وقد يكون للنشر السريع لموظف حقوق الإنسان في بعض الأحيان تأثير في الوقت المناسب على الأزمة.

وفي عمليات السلام الكبيرة التابعة للأمم المتحدة، قد يكون من الصعب تمييز ظهور عنصر حقوق الإنسان من العناصر الأخرى، بما في ذلك شرطة الأمم المتحدة والشؤون المدنية وحماية الطفل والجيش والإعلام وغيرها وكذلك المستوى العالي من الظهور لرئيس البعثة، وما يرتبط به من تبعات إيجابية وسلبية. على سبيل المثال، على عنصر حقوق الإنسان الذي يعمل داخل المجمع العسكري للأمم المتحدة تغيير سلوكه والظهور للعيان من أجل الوصول إلى الضحايا أو مصادر المعلومات الذين قد يكونون مترددين في الاتصال بموظفي حقوق الإنسان في مثل هذه الظروف.

مع ذلك، **قد يؤدي تعزيز الظهور إلى نتائج عكسية** عندما يُنظر إلى التواجد الميداني على نطاق واسع على أنه "تدخل أجنبي" على المستوى الوطني أو المحلي.

ولجهود التواصل التي تضطلع بها وحدة التواجد الميداني جمهور وهدف مزدوجين: فمن جهة تهدف هذه الجهود إلى تذكير الأفراد أو الجماعات أو المؤسسات التي ترتكب الانتهاكات بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان، ومن جهة أخرى تهدف إلى بناء ثقة السكان المحليين والمجتمع المدني والمدافعين عن حقوق الإنسان.

وقد تشكل هذه الطبيعة المزدوجة معضلة في بعض الأحيان: فقد يكون الخيار الاستراتيجي لوحدة التواجد الميداني بالتركيز على الاجتماعات والتواصل مع السلطات الوطنية أو الجهات الفاعلة الرفيعة المستوى الأخرى على حساب زياراتها للمجتمع المدني أو المنظمات المجتمعية أو القرى الريفية. فعلى سبيل المثال، إذا قررت وحدة التواجد الميداني إنشاء مكتبها في جزء من المدينة على مقربة من المرافق والمؤسسات ذات النفوذ، فقد يصبح التواصل معها والوصول إليها أكثر صعوبة بالنسبة للفقراء. **من هنا لا بد أن تحقق أي قرارات متعلقة بالحضور توازناً بين كلا الهدفين.**

© الأمم المتحدة

ومهما كان النهج الذي يتم اختياره لتعزيز ظهور وحدة التواجد الميداني، فقد يتم تضخيمه بصورة أكبر من خلال استخدام وسائل الإعلام والتصريحات البارزة (انظر الفصول حول *الدعوة والتدخل مع السلطات؛ وتقديم التقارير حول حقوق الإنسان والعمل مع وسائل الإعلام*).

كما يعد الظهور مكوناً رئيسياً للعديد من *استراتيجيات الرصد* التي تمت مناقشتها في أجزاء أخرى من هذا *الدليل*. وتشمل هذه الاستراتيجيات الزيارات إلى أماكن الاحتجاز والمجتمعات المهددة بالإخلاء القسري ومخيمات اللاجئين ومراقبة المحاكمات والرصد في سياق الانتخابات والتواجد خلال المظاهرات والاجتماعات العامة.

كما تنظم وحدات التواجد الميداني *فعاليات خاصة* في أوقات محددة من العام لرفع الوعي. على سبيل المثال، في كل عام يتم استخدام حملة "16 يوماً من النشاط لمناهضة العنف الجنساني" (من 25 نوفمبر إلى 10 ديسمبر) ويوم حقوق الإنسان (10 ديسمبر) واليوم العالمي للأشخاص ذوي الإعاقة (3 ديسمبر) كفرص لتنظيم الفعاليات التي تعزز ظهورها وترفع الوعي بقضايا محددة في مجال حقوق الإنسان.

وتخدم مشاركتها في احتفالات الأعياد الوطنية في البلد المضيف هذا الغرض كذلك. كما نظّمت وحدات التواجد الميداني لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم حفلات موسيقية ومؤتمرات ومهرجانات سينمائية ومسابقات للصور ومعارض فنية وغيرها من الفعاليات على الصعيدين المحلي والوطني خدمه للغرض ذاته.

© الأمم المتحدة

ج. أساليب الظهور

يمكن للتواجد الميداني أن يزيد من ظهوره بعدة طرق أخرى مثل (أ) التصرف والاستجابة بحزم في اللحظات الحاسمة؛ (ب) وتأسيس وحدات تواجد ميدانية إقليمية ومحلية؛ (ج) والاستفادة من السفر إلى الميدان أو زيارات الوفود أو غيرها من الزيارات إلى المناطق المتضررة؛ (د) ومرافقة الأفراد المهددين بشدة ؛ (هـ) والتواصل مع الجماعات التي تتعرض للتمييز أو انتهاك لحقوق الإنسان.

1 التصرف والاستجابة بحزم في اللحظات الحاسمة

في حال طلب السكان المحليون أو غيرهم مساعدة عاجلة أو تدخلاً من وحدة التواجد الميداني لمنع انتهاكات أو تجاوزات لحقوق الإنسان أو الاستجابة لها، فإن لاستعداد الوحدة للاستجابة وسرعة قيامها بذلك نتائج مهمة ليس فقط على تأثيرها في مجال الحماية ولكن على بناء الثقة والمصداقية على المستوى المحلي كذلك.

فاستعداد وحدة التواجد الميداني وتأهبها للرد بسرعة وموضوعية، وذلك بالانتقال الفوري إلى الموقع والتدخل لمحاولة منع الانتهاك – على سبيل المثال، عندما تفيد المعلومات أن مظاهرةً مقررةً أو إخلاءً قسرياً مهددان بقمع الشرطة أو أن جماعة مسلحة تستعد للتوغل مما قد يلحق أضراراً بالمدنيين — سيتم تذكره لفترة طويلة.

جمهورية الكونغو الديموقراطية

عندما استُؤنف النزاع في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية في أواخر عام 2004، تمكن العنصر المعني بحقوق الإنسان في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية من نشر فريق تحقيق خاص بسرعة في المنطقة. وقد أمضى الفريق ثلاثة أشهر هناك قام خلالها بدوريات وقائية مشتركة مع قوات حفظ السلام، وبالتحقيق في مزاعم القتل بدوافع عرقية، وبتيسير العودة الآمنة للنازحين داخلياً. وقد حقق هذا الانتشار السريع نتائج ممتازة تتمثل في تعزيز الحماية ومنع المزيد من انتهاكات حقوق الإنسان. كما طمأن السكان المنكوبين بتأكيده على أن الانتهاكات الفظيعة لن تمر دون عقاب وزود عملية السلام بمعلومات موثوقة وآنية حول مزاعم وقوع الحوادث ذات الدوافع العرقية التي كان بمقدورها إخراج عملية السلام عن مسارها.

نيبال

عندما ازدادت حدة التوتر من جديد في غور (مقاطعة روتاهات في نيبال)، سافر رئيس مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في نيبال إلى المنطقة التي كانت تنظم فيها الاحتجاجات ودعا جميع الأطراف إلى اتخاذ جميع الخطوات اللازمة لتجنب تكرار الأحداث المأساوية التي أدت إلى مقتل 27 من الكوادر الماويين في مارس 2007.

وفي بعض الحالات، يمكن أن تترك زيارات رئيس وحدة التواجد الميداني إلى موقع شهد مؤخراً انتهاكات لحقوق الإنسان تأثيرات إيجابية واضحة.

وعند الاقتضاء، يمكن لوحدة التواجد الميداني أن تلتمس رد فعل سريع ومشترك بين الوكالات على وضع ما، الأمر الذي يبرز دور الأمم المتحدة وفعاليتها. على سبيل المثال، تصدر مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان وغيرها من وكالات الأمم المتحدة العاملة في الأرض الفلسطينية المحتلة بانتظام بيانات مشتركة بشأن الحالات ذات الاهتمام المشترك لإبراز دورها وتعزيز إجراءاتها الوقائية.

© الأمم المتحدة

كمبوديا

لعبت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان دوراً بالغ الأهمية في تكوين موقف رسمي لفريق الأمم المتحدة القطري بشأن عمليات الإخلاء وإعادة التوطين في المناطق الحضرية، بناءً على المعايير الدولية لحقوق الإنسان، مما مهد الطريق أمام الفريق القطري ومختلف الوكالات الموجودة في كمبوديا للقيام بتدخلات ملموسة.

وقد تتعرض الثقة في وحدة التواجد الميداني للضرر أو حتى للخطر إذا كان ردها بطيئاً جداً أو غير كافٍ.

ساحل العاج

عندما قامت سفينة بتفريغ نفايات سامة بصورة غير شرعية في البحر المحيط بأبيدجان (ساحل العاج) في أغسطس 2006، تعرض العنصر المعني بحقوق الإنسان في عملية الأمم المتحدة في ساحل العاج لانتقادات لفشله في الاستجابة السريعة للحادثة، مما أثر بشكل مؤقت على علاقاته مع أصحاب المصلحة على المستوى الوطني.

وفي الأماكن التي تشهد أزمات متكررة وتعاني من موارد بشرية محدودة، قد يصبح طلب الاستجابة السريعة معضلة للعديد من المكاتب الميدانية لحقوق الإنسان – خاصة لأن الرغبة في بناء التزامات أو مشاريع طويلة الأجل يمكن أن تقيد منطقياً الموارد المتاحة للاستجابة للأزمة.

وعند مواجهة مثل هذه الحالات، ينبغي على موظفي حقوق الإنسان الأخذ بعين الاعتبار ما يلي:

- قد يكون للوجود الظاهر للعيان والشديد التركيز والمكثف على المدى القصير تأثير ملحوظ على الحماية، كما أنه يرسل رسالة قوية حول التضامن مع الضحايا؛
- بما أن الأحداث البارزة ترفع سقف التوقعات، يجب على موظفي حقوق الإنسان الحرص بشكل خاص على عدم إعطاء وعود لا يمكنهم الوفاء بها؛
- لا يجب على موظفي حقوق الإنسان الاستجابة لأي موقف بشكل تلقائي ما لم يكن لدى وحدة التواجد الميداني الالتزام للقيام بذلك والقدرة على المتابعة.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

تابع العنصر المعني بحقوق الإنسان في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية الإجراءات القضائية المتخذة بحق أحد رجال الميليشيات المتهمين بالقتل إلى أن تمت إدانته من قبل محكمة محلية. وعندما أحيلت قضيته إلى محكمة الاستئناف الإقليمية، شعر العنصر أنه من الضروري أن يراقب عملية الاستئناف بأكملها عن كثب، لأنه خشي من أن يتم الحكم ببراءته بسبب انتشار الممارسات الفاسدة. كما أعلن العنصر أن المجتمع الدولي سيتبع الإجراءات القضائية بشكل واضح. ويُعتقد أن رد الفعل هذا حال دون أن يؤثر الفساد على نتيجة المحاكمة، مما شكل انتصاراً مهماً على ظاهرة الإفلات من العقاب.

2 تأسيس وحدات تواجد ميدانية إقليمية ومحلية

في المناطق التي تعاني من التوتر أو النزاع أو التي تشهد حالات طارئة أو أسوأ أشكال انتهاكات حقوق الإنسان، يترك نشر موظفي حقوق الإنسان تأثيراً كبيراً على حماية هذه الحقوق. ويتم ذلك عادة من خلال إنشاء مكاتب قطرية إقليمية وفرعية، الأمر الذي يسمح لموظفي

© الأمم المتحدة

حقوق الإنسان بالوصول بشكل أفضل إلى السكان وإلى جميع مستويات السلطة ويزيد من قدرتهم على التنقل وزيارة العديد من المواقع المتضررة على وجه السرعة.

وعادة ما يُنظر محلياً إلى وجود مكتب إقليمي أو فرعي على أنه التزام مؤسسي واضح، كما تحظى هذه الخطوة بشكل عام بالتقدير.

من جهة أخرى، يسهّل إنشاء مكتب إقليمي أو فرعي على السكان المحليين من الناحية اللوجستية الوصول إلى وحدة التواجد الميداني. وقد يرى السكان المحليون في ذلك أيضاً اعترافاً بقيمة هويتهم المحلية وخطورة التحديات التي يواجهونها. ولهذا الاعتراف بحد ذاته تأثير مشجع، إذ يمكن أنه المساعدة في بناء الثقة في التواجد الميداني لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، الذي بدوره قد يعزز التعاون مع المجتمع. ويذكر أن هذا التعاون ضروري لفعالية جهود الرصد وتقصي الحقائق في مجال حقوق الإنسان.

وبالعادة، يستفيد المكتب الفرعي من الاتصال المباشر والمنتظم مع السلطات المحلية وفرص الوصول إلى عدد أكبر من المجتمعات، ليتمكن من الاستجابة بشكل فوري للانتهاكات على الصعيد المحلي.

كما يستطيع المكتب الفرعي الوصول إلى أكثر الأجزاء النائية أو المهمشة في المجتمع: **فكلما زادت إمكانية وصول موظفي حقوق الإنسان إلى أصحاب الحقوق، كان ذلك أفضل. وقد أظهرت التجربة أن وجود مكاتب فرعية يعزز إلى حد كبير الحماية على المستوى المحلي.**

ومن شأن انتشار مكاتب إقليمية أو فرعية أن يساهم في "إضفاء الطابع الإقليمي" على التحليلات، وبالتالي يعكس الظروف المحلية بشكل أكثر دقة ويؤدي إلى رسم استراتيجيات تلائم الخصوصيات المحلية. كما يسمح بالتواصل على نحو أكثر انتظاماً مع السلطات.

وحتى في ظل الموارد المحدودة، يمكن لوحدة التواجد الميداني تطوير عدد من الاستراتيجيات للمكاتب الفرعية، من خلال:

- تعويض حجمها ومواردها المحدودة من خلال **إنشاء "مكاتب اتصال" بدوام جزئي** في المجتمعات التي لا يوجد فيها تواجد ميداني دائم والقيام بزيارات منتظمة لهذه المكاتب؛
- **تنسيق جهودها** مع الجهات التي تتمتع بوجود أكبر أو أكثر وضوحاً (مثل المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والصحفيين ونقابات المحامين والوكالات الإنسانية والمنظمات غير الحكومية)، لاسيما عندما تكون مواردها البشرية محدودة؛
- **العمل مع الجهات الفاعلة المحلية**، الأمر الذي يساهم في تمكينها ويضمن استدامتها، إذ ستواصل هذه الجهات عملها حتى بعد مغادرة وحدة التواجد الميداني.

هايتي

في عام 2007، بدأ العنصر المعني بحقوق الإنسان في بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي بإرسال موظفي حقوق الإنسان مرة واحدة في الأسبوع إلى المكاتب المؤقتة في أحياء مارتيسانت وسيتي سولاي الحضرية الفقيرة في بورت أو برنس لضمان التواجد محلياً وليصبح أقرب إلى الضحايا الأكثر تضرراً من العنف في المناطق الحضرية.

وفي بعض البلدان، يمكن أن يشكل نشر مكاتب ميدانية متعددة تحدياً كبيراً بسبب اتساع رقعة هذه البلدان وظروف السفر الصعبة وضعف البنية التحتية لقطاع النقل فيها. كما قد يكون لذلك تداعيات كبيرة على الموارد والأمن. مع ذلك، في حال أشار التحليل الاستراتيجي والأمني للتواجد الميداني إلى أن نشر المزيد من المكاتب الفرعية في المناطق الريفية أو النائية من شأنه أن يزيد من قدرته على حماية حقوق الإنسان، فعليه أن يبذل كل جهد ممكن لتأمين الموارد اللازمة لذلك.

© الأمم المتحدة

جمهورية الكونغو الديموقراطية

في أوائل عام 2005، أنشأ عنصر حقوق الإنسان في بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أربعة فرق متنقلة لحقوق الإنسان في كل من كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وكاتانغا وإيتوري وذلك لتعزيز حضوره وقدرته على الرصد في المناطق التي يصعب الوصول إليها بسبب انعدام الأمن والقيود اللوجستية. وقد حصلت هذه الفرق على معدات خاصة ومرافقة عسكرية لقضاء وقت كافٍ وبشكل منتظم في المناطق النائية وإجراء تحقيقات مستفيضة في مزاعم انتهاكات حقوق الإنسان.

3 الاستفادة من السفر إلى الميدان وزيارات الوفود وغيرها من الزيارات إلى المناطق المتضررة

غالباً ما يكون موظفو حقوق الإنسان أكثر ظهوراً في المجتمعات أو المدن حيث تقع مكاتبهم. كما يمكن رؤيتهم في مواقع أخرى عند قيامهم بزيارات ميدانية، إما بشكل مستقل أو بصحبة أشخاص آخرين.

وزيارة موظف حقوق الإنسان لمنطقة نائية أو مقابلته مجموعة معينة – مثل الأشخاص ذوي الإعاقة أو النازحين داخلياً أو ضحايا العنف القائم على النوع الاجتماعي أو المهاجرين أو الأقليات القومية – ترسل تلقائياً رسالة إلى السلطات أو الجماعات أو المؤسسات المحلية. وقد تتيح هذه الزيارات الفرص وتشجع على اتخاذ الإجراءات على المستوى المحلي. في بعض الأحيان، وقد تشجع المسؤولين الحكوميين على زيارة الأماكن التي تجاهلوها أو اعتبروها خارج نطاق صلاحيتهم.

وتعتبر الزيارات الميدانية أحياناً هي السبيل الوحيد أمام السكان المحليين للوصول إلى المجتمع الدولي لحقوق الإنسان. وبالنسبة للكثيرين، يشكل السفر إلى العاصمة أو حتى إلى المكتب الإقليمي بهدف الإبلاغ عن انتهاك لحقوق الإنسان صعوبة بالغة لأسباب لوجستية أو مالية أو أمنية.

وتعتبر متابعة هذه الزيارات الميدانية بشكل ملائم أمراً ضرورياً. لكن للأسف قد تؤدي الزيارات المتقطعة إلى زيادة أوجه الضعف والمخاوف على الصعيد المحلي، لاسيما في المناطق النائية أو تلك التي تشهد نزاعات مسلحة. ولذلك يجب أن تكون وحدة التواجد الميداني أو موظف حقوق الإنسان الذي يقرر اتخاذ إجراء بشأن موقف حساس على استعداد للبقاء على اتصال وذلك للحد من الشعور بالإحباط ومن مخاطر التعرض للأعمال الانتقامية بسبب الزيارة.

وغالباً ما تكون الجهات الفاعلة المحلية على استعداد لتحمل قدر من المخاطرة إذا كانت تؤمن أن تواصلها مع مؤسسة دولية يمنحها فرصة لتحسين الوضع. ومن دون أن يقدموا وعوداً غير واقعية، على موظفي حقوق الإنسان أن يوضحوا أن التواجد الميداني سيبذل قصارى جهده لحل المشكلة.

ويمكن لوحدة التواجد الميداني أن تتبنى مجموعة متنوعة من الاستراتيجيات للزيارات الميدانية. فقد تقوم بالتناوب المنتظم في زياراتها الشهرية إلى سلسلة من المجتمعات، الأمر الذي يخلق توقعات صريحة بوجود رصد مستمر. وكبديل عن ذلك، وطالما تؤخذ الشواغل الأمنية المناسبة في الاعتبار، يمكن أن تقوم وحدة التواجد الميداني بتبني نهج متقطع ولا يمكن التنبؤ به لضمان عدم تأثر جهات الاتصال المحلية بالآخرين عند ترقبها للزيارة.

وفي حال كانت انتهاكات حقوق الإنسان واسعة الانتشار، فلن يتوفر لدى التواجد الميداني أبداً الموارد اللازمة لزيارة كل مجتمع متأثر بهذه الانتهاكات. ولذلك عليه أن **يعطي الأولوية للزيارات التي تنطوي على أكبر قدر من الإمكانية لحماية أكبر عدد من الأشخاص أو للزيارات الأشد تأثيراً وتلك التي ستعزز بفعالية استراتيجية الحماية الوطنية الخاصة بالتواجد الميداني.**

ويجب على وحدات التواجد الميداني أيضاً أن تولي اهتماماً خاصاً **بخطر الانتقام من الجهات الفاعلة المحلية والأشخاص** المرتبطين بالزيارات الرفيعة المستوى أو الحساسة وأن تكون على استعداد لاتخاذ تدابير إضافية لحمايتهم.

© الأمم المتحدة

السودان

بعد زيارة قام بها الأمين العام للأمم المتحدة آنذاك كوفي أنان إلى مخيم للنازحين في جنوب دارفور (السودان) عام 2006، تعرضت بعض الجهات الفاعلة التي كانت على صلة بالزيارة للتهديد. واستناداً إلى هذه التجربة، طلبت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان لدى زيارتها إلى دارفور عام 2007 ضمانات من السلطات المحلية بشأن سلامة الأشخاص الذين قابلتهم خلال زيارتها. وبعد انتهاء الزيارة، قام موظفو حقوق الإنسان بزيارة متابعة للمجتمعات المحلية للتحقق إذا كان أي من أعضائها قد واجه أعمالاً انتقامية من قبل السلطات على خلفية لقاءه بالمفوضة السامية.

4 مرافقة الأفراد المعرضين للخطر بدرجة شديدة

يعتبر توفير الحراسة الأمنية للمدافعين عن حقوق الإنسان أو المنظمات أو المجتمعات أو الأفراد المهددين بشكل خاص وسيلة محددة الأهداف وكثيفة العمالة لتأمين الحماية لهم. وعادةً ما يعتمد هذا الإجراء على الموارد والقدرات والاتفاقيات المتاحة على أعلى مستويات الإدارة. وتنطوي الحراسة حرفياً على المشي أو السفر مع شخص المعرض للخطر، أو العيش في مجتمعات مهددة، أو الإقامة في المكان نفسه الذي يتواجد فيه الناشط أو مكتب المنظمة المهَدد. ويذكر أن الأثر هو نفسه الذي تتركه أشكال الحماية الأخرى، لكنه أكثر تركيزاً على مجموعات معينة أو أفراد معينين.

وفي العادة، لا تقوم وحدات التواجد الميداني لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان بنفسها بهذه المهمة وإنما تنفذها مؤسسات أو منظمات متخصصة تتمتع بالخبرات والقدرات اللازمة للقيام بذلك.[1]

ويمكن لوحدات التواجد الميداني تحديد الوكالات التي تستطيع مساعدته في مرافقة الأفراد المعرضين للخطر بدرجة شديدة وإحالتهم إليها.

نيبال

قام مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في نيبال في عدة مناسبات بالتنسيق مع منظمة "ألوية السلام الدولية" غير الحكومية لضمان توفير المرافقة للمدافعين عن حقوق الإنسان المعرضين للتهديد الشديد بهدف تعزيز حمايتهم.

وعلى الرغم من أنه في بعض الظروف يمكن أن يقوم موظفو حقوق الإنسان ذوو الخبرة باصطحاب أو مرافقة الأفراد المهددين لحضور المحاكمات أو المتابعة عن كثب لحالات الأفراد المعرضين للخطر في مرافق الاحتجاز، إلا أن عليهم **تجنب خلق تطلعات غير واقعية بإمكانية تلبية التواجد الميداني احتياجات الجميع.**

ونظراً لأن مرافقة مجموعات أو أفراد بعينهم خطوة بخطوة أو بشكل منتظم هو إجراء كثيف العمالة، فإنه عادةً ما يخصص للحالات الشديدة الخطورة أو للأشخاص الذين يُنظر إلى بقائهم على أنه أمر حاسم للاستراتيجيات الأوسع نطاقاً، مثل قادة المجتمع المدني البارزين أو قادة المجتمع المثاليين أو الشهود الرئيسيين في إجراءات قضائية حساسة. بالإضافة إلى ذلك، **لا بد من إجراء تحليل دقيق في جميع الأوقات للمخاطر الأمنية لكل حالة على حدة ودوافع المهاجمين المحتملين.**

1 على سبيل المثال، منظمة لواء السلام الدولية غير الحكومية. للمزيد من المعلومات يمكنكم زيارة الموقع الالكتروني www.peacebrigades.org.

© الأمم المتحدة

غواتيمالا

في أعقاب أعمال القمع التي مارستها القوات المسلحة في غواتيمالا في عامي 1981–1982، أطلقت المجتمعات الأصلية التي لجأت إلى الشمال حملة في أوائل التسعينيات للحصول على الدعم والتنديد بشكل علني بهجمات الجيش المستمرة على مجتمعاتهم. وقد قام بزيارتهم العديد من المراقبين الوطنيين والدوليين، من بينهم الخبير المستقل التابع للأمم المتحدة المعني بغواتيمالا، الذين أكدوا على أنهم مدنيون غير مسلحين يعيشون في حالة من الفقر المدقع. ومنذ ذلك الوقت، كثفت السفارات والمنظمات الدولية عمليات المرافقة، مما قلل من الهجمات على هذه المجتمعات الأصلية وساهم في عودتها إلى أراضيها ومزارعها.

ويمكن أن يكون اصطحاب المجموعات المهددة عملاً محفوفاً بالمخاطر سياسياً وجسدياً، ولكن من الجلي أنه أنقذ الأرواح وحافظ على المنظمات والمجتمعات.

مع ذلك، يجب استخدام المرافقة بشكل ضئيل واستراتيجي لاسيما في ظل الموارد والجهد اللازمين لمرافقة حتى عدد صغير من المنظمات أو المجتمعات ولحقيقة أنه من المستحيل تلبية جميع الاحتياجات.

5 التواصل مع المجموعات التي تتعرض للتمييز أو لانتهاكات حقوق الإنسان

يجب على وحدات التواجد الميداني لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان البحث عن سبل للتواصل والظهور مع المجموعات التي تعاني من الاستبعاد أو التمييز أو من حالة ضعف وليس بالضرورة أن تكون هذه الجهود منظمة.

على سبيل المثال، يمكن أن يساهم تعامل وحدة التواجد الميداني المباشر مع المدافعين والمدافعات عن حقوق المرأة أو الأشخاص ذوي الإعاقة أو السكان الأصليين أو الأقليات أو المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز أو الحركات التي تمثل المثليين والمثليات وثنائيي الجنس والمتحولين جنسياً، أو سكان الأحياء الفقيرة أو الفلاحين الذين لا يملكون أراضي، بشكل كبير في حمايتهم والاعتراف بهم وتمكينهم.

ويمكن لموظفي حقوق الإنسان استخدام وجودهم في سياقات خاصة لإرسال رسالة قوية حول تضامنهم مع الأفراد والمجموعات الذين يعانون من حالة ضعف وإظهار الاهتمام بحالتهم، وذلك عن طريق:

- القيام بزيارات رصد للمجموعات أو المجتمعات؛
- مراقبة المظاهرات التي تنظمها الحركات الاجتماعية المطالبة بحقوقها بشكل ظاهر للعيان؛
- حضور الاجتماعات والمؤتمرات التي تتناول هذه القضايا؛
- تشجيع المفوض السامي لحقوق الإنسان أو المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة التابعين للأمم المتحدة على إصدار بيانات تأييد في مناسبات معينة؛
- دعوة المنظمات الموصومة أو المهمشة إلى الاجتماعات التي يحضرها ممثلون يميلون إلى استبعادها من أجل تعزيز إدماجها؛
- التأييد الواضح لقادة الحركات البارزين أو المنظمات المرتبطة بهم أو مرافقتهم.

أوغندا

قام مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في أوغندا ومؤسسة الصحة العقلية، وهي منظمة محلية تعنى بالأشخاص ذوي الإعاقة، بزيارة عدد من الأشخاص من ذوي الإعاقات الفكرية والعقلية في 13 مجتمعاً مختلفاً في منطقة سوروتي (تيسو) في أوغندا. وخلال هذه الزيارات، قامت وحدة التواجد الميداني التابعة للمفوضية بتقييم وبحث مستوى تمتع هؤلاء الأشخاص بالحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

© الأمم المتحدة

د. تنسيق استراتيجيات الحضور والظهور مع الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الأخرى

لا تعد وحدة التواجد الميداني الجهة الوحيدة التي يمكنها استخدام ظهورها لتعزيز حماية حقوق الإنسان، إذ يمكن لهيئات الأمم المتحدة الأخرى والجهات الفاعلة الدولية – بما في ذلك المنظمات الإنسانية الدولية والمنظمات غير الحكومية وكبار الزوار والدبلوماسيون – أن الحضور إلى المناطق المتضررة والتعبير عن مخاوفهم.

ويمكن لوحدة التواجد الميداني أن تقدم لهم المشورة وأن تحثهم على إعطاء الأولوية للزيارات والوصول إلى مناطق أو مجتمعات أو مجموعات محددة؛ وتجنب الازدواجية في العمل؛ وتحقيق أقصى أثر لوجودهم وقدراتهم ومواردهم.

الأراضي الفلسطينية المحتلة

تشارك وحدة التواجد الميداني لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية المحتلة كل عام في مبادرة مشتركة تضم العديد من المنظمات الدولية لإبراز وجودها في مناطق معينة في الضفة الغربية خلال موسم حصاد الزيتون ولفت الانتباه إلى حقيقة أن حرمان السكان المحليين من الوصول إلى مزارع الزيتون له تداعيات اقتصادية كبيرة.

1 الشخصيات البارزة في مجال حقوق الإنسان

يمكن للتواجد الميداني أن يلعب دوراً في التأثير على وجهات ومحطات سفر الشخصيات البارزة في مجال حقوق الإنسان، مثل المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة للأمم المتحدة أو الممثلين الخاصين للأمين العام أو المفوض السامي لحقوق الإنسان.

وفي الحقيقة، تمثل الزيارات القطرية التي تقوم بها هذه الشخصيات فرصة ثمينة للقيام بزيارات ميدانية للمواقع والمجتمعات والجهات الفاعلة خارج العاصمة وعلى سبيل المثال زيادة الاعتراف والحماية للعديد من المدافعين عن حقوق الإنسان. **ولذلك يجب على وحدة التواجد الميداني تشجيع جميع هؤلاء الزوار الدوليين الذين من شأن ظهورهم تعزيز حماية حقوق الإنسان في البلد المعني والقيام بدعوتهم وتقديم المشورة والتوجيه لهم.**

2 الممثلون الدبلوماسيون

يمكن أن يكون للزيارات الميدانية التي يقوم بها الدبلوماسيون الأجانب أيضاً تأثير في مجال الحماية. ولذلك يجب أن تحتفظ الإدارة العليا للتواجد الميداني بعلاقات وثيقة مع السلك الدبلوماسي وتحدد الدبلوماسيين الأكثر استجابة لاحتياجات الأشخاص المستضعفين فيما يتعلق بحقوق الإنسان. كما **يجب على موظفي حقوق الإنسان تجنب أي تحيز في اتصالاتهم مع السفارات**، على سبيل المثال عن طريق الاتصال بممثلين عن جميع المناطق.

ويمكن لوحدات التواجد الميداني أن تشجع الدبلوماسيين على زيارة المناطق التي يمكن أن يكون لحضورهم فيها تأثير على الحماية، والإشارة إلى الإرشادات الموجهة إليهم على وجه التحديد في مجال حقوق الإنسان. على سبيل المثال، تقترح المبادئ التوجيهية للاتحاد الأوروبي بشأن المدافعين عن حقوق الإنسان[2] أنه ينبغي على دبلوماسيي وممثلي مؤسسات الاتحاد الأوروبي "حسب الاقتضاء وعند الضرورة الاعتراف بشكل صريح بالمدافعين عن حقوق الإنسان من خلال استخدام الدعاية أو الزيارات أو الدعوات المناسبة".

2 www.eeas.europa.eu/sites/default/files/eu_guidelines_hrd_en.pdf (تمت زيارة الصفحة في 16 مايو 2011)

© الأمم المتحدة

غواتيمالا

في استجابته لعدد وكثافة الاعتداءات بحق المدافعين عن حقوق الإنسان، نظم مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في غواتيمالا فعالية ليوم كامل في يونيو 2007 لتكريم المدافعين عن حقوق الإنسان وعملهم. وحضر هذه الفعالية المنظمات غير الحكومية المعنية بحقوق الإنسان والمدعي العام ووزير الداخلية والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان والعديد من ممثلي المجتمع الدولي والوكالات المانحة، من بينهم 27 سفيراً. وقد أظهرت البيانات انخفاضاً واضحاً في الهجمات ضد المدافعين عن حقوق الإنسان بعد الفعالية وكيف ساعدت المشاركة الظاهرة والكثيفة للمجتمع الدولي والدبلوماسي في تحسين حالة المدافعين عن حقوق الإنسان في الأشهر التالية.

وفي بعض الحالات، زارت وحدة التواجد الميداني مع موظفي السفارات المناطق التي تشهد أزمات من أجل مضاعفة تأثير حضورها فيها. ومن خلال زيارتهم إلى المناطق التي توجد فيها شواغل خطيرة في مجال حقوق الإنسان، يحظى الدبلوماسيون بفرصة لتقييم الوضع عن كثب ورفع تقارير أكثر دقة إلى عواصمهم وتركيز اهتمام وسائل الإعلام على حالة حقوق الإنسان وممارسة الضغط على الحكومات المعنية لتحسينها.

كولومبيا

زارت وحدة التواجد الميداني لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في كولومبيا مراراً وتكراراً المناطق الريفية والمجتمعات المحلية في جميع أنحاء البلاد برفقة ممثلي السفارات الأجنبية. وشكلت مثل هذه الزيارات فرصة للدبلوماسيين ليس فقط لمعاينة الواقع خارج العاصمة واكتساب منظور مختلف عن حالة حقوق الإنسان، وإنما منحتهم أيضاً فرصة للتواصل مع المحاورين خارج دائرة نظرائهم "المعتادين" وإظهار الدعم للمدافعين عن حقوق الإنسان في مواجهة الجماعات المسلحة في مختلف المناطق.

3 عناصر عملية السلام التابعة للأمم المتحدة

في سياق عملية سلام تابعة للأمم المتحدة، يمكن لعناصر حقوق الإنسان تزويد بقية أقسام عملية السلام بتحليلات وتوصيات تستند إلى القواعد والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، حول المواقع التي سيكون لوجودهم فيها التأثير الأكثر إيجابية على تمتع السكان بحقوق الإنسان كافة.

وينبغي لموظفي حقوق الإنسان ضمن عمليات السلام التابعة للأمم المتحدة أن يأخذوا في الاعتبار أثر الزيارات المشتركة والسفر مع عناصر أخرى للبعثة على الحماية في مجال حقوق الإنسان. وتشمل هذه العناصر الجيش وشرطة الأمم المتحدة والعدالة وحماية الطفل والشؤون المدنية وغيرها من الجهات التي يرمز وجودها ويظهر قلق الأمم المتحدة بشأن انتهاكات حقوق الإنسان وبالتالي يلعب دور الرادع.

وعلى الرغم من ذلك، يتوجب على موظفي حقوق الإنسان تحليل والأخذ في الاعتبار أضرار السفر مع حراسة عسكرية أو شرطية والصورة السلبية المحتملة الذي يعكسها للجهات الفاعلة المحلية والذي قد تثنيها عن تبادل المعلومات أو يؤدي إلى ربط موظفي حقوق الإنسان ارتباطاً مباشراً بالقوات المسلحة لحفظ السلام.

4 الجهات الفاعلة في المجال الإنساني

في إطار تنسيق المساعدات الإنسانية، تشارك وحدات التواجد الميداني لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بفعالية في نهج المجموعات القطاعية[3] ويتم دمجها بالكامل في أنشطة الإصلاح للقطاع الإنساني.

3 يتمثل الدعم الرئيسي الذي تقدمه وحدات التواجد الميداني لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان لنهج المجموعات القطاعية في دعمها لمجموعة الحماية، حيث

© الأمم المتحدة

وغالباً ما تكون الأنشطة الإنسانية مبرراً قوياً لطلب الوصول المنتظم إلى الفئات السكانية المعرضة للخطر والتي من دونها قد تعاني من العزلة بسبب الكوارث الطبيعية والأوبئة والصراعات وما إلى ذلك.

ويمثل تقييم الاحتياجات الإنسانية فرصة مهمة لتوجيه الاهتمام الدولي إلى المناطق المعزولة. على سبيل المثال، ترسل التقييمات المشتركة التي تركز على احتياجات حقوق الإنسان والاحتياجات الإنسانية رسالة مزدوجة مفادها أن المجتمع الدولي سيقوم بالمساعدة وأنه يراقب الوضع عن كثب. علاوة على ذلك، يمكن لتقديم المساعدة من قبل وكالات أخرى أن يفتح المجال أمام تواجد دولي آخر.

وينبغي على موظفي حقوق الإنسان التواصل بانتظام مع الشركاء في المجال الإنساني وإعلامهم بالأماكن التي يمكن أن يكون لحضورهم فيها الأثر الأكبر على الحماية وحثهم على إدراج النهج القائم على حقوق الإنسان في الأنشطة والبرامج الإنسانية والتأكد من أخذهم باعتبارات حقوق الإنسان في عمليات الحماية والإنعاش المبكر.

وفي بعض السياقات الشديدة الحساسية، قد يكون توصيل المساعدة الإنسانية التدخل الوحيد الممكن. ولذلك ومن خلال مشاركتهم في بعثات إنسانية مشتركة، قد يضمن موظفو حقوق الإنسان القيام بالحد الأدنى من الجهود في مجال حقوق الإنسان والحماية.

وقد يتعرض هذا الربط بشواغل حقوق الإنسان للمقاومة من قبل الشركاء في المجال الإنساني الذين يخشون أن يهدد التركيز على حقوق الإنسان فرص وصولهم إلى المنطقة. على سبيل المثال، قرر مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان في كولومبيا في الماضي عدم السفر إلى جانب برنامج الأغذية العالمي إلى مناطق معينة بسبب الاعتقاد بأن وجود عنصر حقوق الإنسان في البعثة قد يؤدي إلى عرقلة توصيل المساعدات الغذائية. وفي مثل هذه الحالات، ينبغي على وحدات التواجد الميداني لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن تكفل التواصل المستمر والمثمر مع شركائها في المجال الإنساني وأخذ شواغلهم في الاعتبار. ولا بد أيضاً من تقييم كل حالة على حدة مع مراعاة مصالح الضحايا.

5 المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان

يمكن كذلك تنسيق استراتيجيات الظهور مع الجهات الفاعلة الوطنية، بما في ذلك المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان. ففي بوروندي على سبيل المثال، أدت زيارات الرصد التي قام بها موظفو حقوق الإنسان إلى جانب السلطات القضائية والشرطة البوروندية إلى الإصلاح الفوري للعديد من الأخطاء في إجراءات الاحتجاز وتسليط الضوء بشكل أكبر على تأثير عمل عنصر حقوق الإنسان في الميدان.

أفغانستان

عمل عنصر حقوق الإنسان التابع لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة في أفغانستان بشكل وثيق مع اللجنة الأفغانية المستقلة لحقوق الإنسان حيث تبادل الطرفان المشورة حول الأماكن التي يمكنهما فيها التدخل بوضوح وفعالية. وفي إحدى المناسبات، قام عنصر حقوق الإنسان واللجنة وإدارة العمل والشؤون الاجتماعية بزيارة وتقييم مشتركين لدار للأيتام في غور، مما سلط الضوء على هذه المؤسسة واحتياجاتها.

اتفقت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) من حيث المبدأ على قيادة جهود الاستجابة للكوارث، حسب الاقتضاء وعندما تسمح الموارد بذلك. وتتوفر معلومات إضافية حول نهج المجموعات على www.humanitarianinfo.org.

© الأمم المتحدة

هـ. تجنب التأثير الضار للظهور

قد تحاول جهة أو مؤسسة ذات نفوذ تقويض وحدة التواجد الميداني وعملها من خلال القيام بأعمال انتقامية ضد نقاط الاتصال الأكثر ضعفاً التي تتواصل معها. ولذلك لا بد أن يقوم موظفو حقوق الإنسان ذوو الخبرة بتقييم هذه المخاطر بعناية عند التخطيط لأي زيارات أو غيرها من أنشطة الرصد في المناطق التي تتسم بالحساسية.

وعلى الرغم من المخاوف بشأن الأعمال الانتقامية إلا أن الأبحاث تشير إلى أن معظم الجهات الفاعلة في المجتمع المدني تعتقد أن زيارات وحدة التواجد الميداني للمناطق التي تتسم بالحساسية أمر ضروري ومفيد ويؤتي ثماره في مجال الحماية.

ولذلك يجب على وحدة التواجد الميداني أن تجد طرقاً ل**تقليل خطر الأعمال الانتقامية إلى أدنى حد من دون الانتقاص من إجراءات الحماية**. على سبيل المثال، أثناء الزيارات العامة بينما يجري بعض موظفي حقوق الإنسان اجتماعات رسمية مع السلطات، قد يبحث آخرون عن طرق سرية للاتصال بمجموعات أخرى، كإجراء المزيد من الاجتماعات الخاصة. كما يجب على موظفي حقوق الإنسان في جميع الأوقات تجنب الكشف عن أسماء المصادر المحلية وهويات الضحايا أو الجناة في التقارير العامة (انظر الفصل حول *حماية الضحايا والشهود وغيرهم من الأشخاص المتعاونين والفصل حول الإبلاغ عن حقوق الإنسان*).

ويتطلب التزام وحدة التواجد الميداني بمتابعة حالة حقوق الإنسان والزيارات المستقبلية في كثير من الأحيان – إن لم يكن دائماً – درجة كافية من الحماية من الأعمال الانتقامية المحتملة.

كما يجب على وحدة التواجد الميداني أن تكون على دراية بمخاوف المنظمات المحلية والضحايا والشهود والمدافعين عن حقوق الإنسان فيما يتعلق بالأمن والسلطة التقديرية، وأن تقدم لهم المشورة بشأن التدابير الوقائية التي يمكنهم اتخاذها للحد من المخاطر التي تواجههم. **وإذا كان لوحدة التواجد الميداني أسباب تدفعها للاعتقاد بأن الجهات الفاعلة المحلية قد تواجه نوعاً من الانتقام بسبب تواصلها معها، فعليها عندها التفكير بشكل جدي بعدم التفاعل معها أو إيجاد وسائل بديلة لإقامة الاتصالات أو جمع المعلومات.**

ولأن معظم بعثات التواجد الميداني لحقوق الإنسان ليست في وضع يمكنها من توفير الحماية المادية أو غيرها من أنواع الحماية، يجب على موظفي حقوق الإنسان النظر بجدية إلى الآثار الأمنية التي قد تترتب على أفعالهم، ليس فقط على أنفسهم بل كذلك على زملائهم والضحايا والشهود وعائلاتهم والمصادر والسلطات وجميع الأشخاص الآخرين الذين يتفاعلون معهم أثناء تأديتهم لوظيفتهم. كما يجب على وحدات التواجد الميداني لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والمنظمات المحلية تحليل هذه الديناميات سوياً من أجل تقليل المخاطر إلى الحد الأدنى وتثبيط المخاطرة.

وقد يكون للظهور أيضاً تأثير سلبي في حال كانت الجهات الفاعلة المحلية تحاول التلاعب في التواجد الميداني.

مثال

في إحدى البلدان تمت دعوة مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان لمراقبة إجراءات محكمة عسكرية لكنه قرر عدم الحضور لأنه رأى أن الظهور المرئي لكيان من كيانات الأمم المتحدة سيضفي الشرعية بطريقة أو بأخرى على عملية قانونية معيبة بصورة غير مقبولة.

وقد يبطل التصور السلبي أو الصورة السلبية للتواجد الميداني جميع الجهود المبذولة للحماية من خلال أنشطة الظهور. وفي بعض الحالات، تنتشر تصورات سلبية عن الأمم المتحدة — سواء كعملية سلام أو كفريق قطري – أو عن المجتمع الدولي على نطاق أوسع، اللذين ترتبط بهما صورة التواجد في نظر الرأي العام.

ويجب على وحدة التواجد الميداني وموظفي حقوق الإنسان الأخذ في الاعتبار وفي جميع الأوقات البيئة الأمنية بالإضافة إلى تحليلات

© الأمم المتحدة

وتوصيات موظفي الأمن التابعين للأمم المتحدة. وبمساعدتهم يحتاج رؤساء التواجد الميداني وغيرهم من كبار موظفي حقوق الإنسان إلى وضع تحليل أمني مفصل يأخذ في الاعتبار الديناميات المتغيرة في كل جزء من أجزاء البلد. كما لا بد أن تتماشى استراتيجيات الظهور مع المعايير الأمنية التشغيلية الدنيا (MOSS).

غواتيمالا والسودان

قررت وحدة التواجد الميداني لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في غواتيمالا ودارفور (السودان(إزالة شعاراتها عن المركبات الرسمية التابعة للأمم المتحدة الرسمية لبعض الوقت عندما تبين أن إبراز شعارها بهذا الشكل يتسبب في اعتداءات على الموظفين.

بالإضافة إلى ذلك، قد تختلف العوامل الأمنية اختلافاً كبيراً وفقاً للمجموعات المختلفة داخل المجتمع. على سبيل المثال، قد يؤدي التواصل الظاهر للعيان بين موظفي حقوق الإنسان الذكور والنساء المحليين إلى الانتقام تلك النسوة في ثقافات معينة.

ولا يمكن للتدابير والاستعدادات الأمنية الاحترازية القضاء على المخاطر تماماً. وغالباً ما تُحدث وحدات التواجد الميداني الفارق الأكبر عندما تخرج من الأحياء الآمنة في المدن الرئيسية وتتواجد في المناطق التي تشهد مشاكل إذ يمكنها هناك التفاعل مع الضحايا والشهود والجهات المسؤولة عن انتهاكات حقوق الإنسان. وعندما يتواصل موظفو حقوق الإنسان مع الأشخاص الأكثر عرضة للخطر – سواء كان ذلك على خلفية مظاهرة قد تتحول إلى عنف، أو أعمال شغب في السجن، أو هجمات متزايدة بحق زعماء اجتماعيين، أو نزاع مسلح – فمن الطبيعي أن يزداد ضعفهم الشخصي، لكن تأثيرهم على الآخرين في مجال الحماية يزداد أيضاً.

ولذلك، **ينبغي أن تعزز استراتيجيات الظهور – وفقاً للإجراءات الأمنية للأمم المتحدة ومبادئ إدارة المخاطر للأمم المتحدة – "المخاطرة الذكية"، التي ترتكز على تحليل دقيق لجميع التداعيات الأمنية وتبني تدابير للتخفيف من حدة المخاطر.**

ويعني ذلك من الناحية العملية:

- عدم الاقدام على أي مخاطر غير ضرورية؛
- قبول المخاطر (المحدودة) فقط في حال كانت الفوائد تفوق التكاليف؛
- اتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة المخاطر على المستوى المناسب من السلطة المفوض.

© الأمم المتحدة

مصادر الصور:
صور الغلاف الأمامي (مكررة في جميع أجزاء الدليل):
صورة الأمم المتحدة/ديفرا بيركويتز؛ صورة الأمم المتحدة/مارتين بيريت؛ صورة الأمم المتحدة/ماري فريشون؛ صورة الأمم المتحدة/ باسيل زوما؛ صور مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان/روبيرت فيو؛ صورة المفوضية السامية لحقوق الإنسان؛ صورة الأمم المتحدة/ مارتين بيريت؛ صورة المفوضية السامية لحقوق الإنسان.

ليس في التسميات المستخدمة في هذا المنشور، ولا في طريقة عرض مادته ما يتضمن التعبير عن أي رأي كان للأمانة العامة للأمم المتحدة بشأن المركز القانوني لأي بلد أو إقليم أو مدينة أو منطقة، أو لسلطات أي منها، أو بشأن تعيين تخومها أو حدودها.
جميع الحقوق محفوظة. يسمح باقتباس المواد الواردة في الإصدار المحدّث من الدليل دون استئذان شريطة الإشارة إلى المصدر. وينبغي إرسال طلبات الحصول على إذن لاستنساخ أو ترجمة النسخة المحدثة من الدليل بشكل كامل أو جزئي – سواء للبيع أو التوزيع غير التجاري – إلى مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان على العنوان التالي:

The Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights
Palais des Nations, 8–14 avenue de la Paix, CH–1211 Geneva 10, Switzerland
email: OHCHR-Publications@un.org

سنكون ممتنين للغاية لتلقي نسخة من أي منشور يشير إلى الدليل كمصدر.

HR/P/PT/7/Rev.1
© 2023 الأمم المتحدة
جميع الحقوق محفوظة في جميع أنحاء العالم

دليل رصد حقوق الإنسان

يشكل هذا الفصل جزءاً من *الدليل* المنقح *حول رصد حقوق الإنسان*. فبعد نجاح طبعته الأولى التي تم نشرها عام 2001، قامت مفوضية الأمم المتحدة السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان بتحديث الدليل وإعادة صياغته لعرض أحدث الممارسات الجيدة وأكثرها أهمية لإجراءات الرصد التي يضطلع بها موظفو حقوق الإنسان في إطار النهج الموضوع والمطبق من قبل المفوضية.

ويوفر *الدليل* المنقح إرشادات عملية للمشاركين في رصد حقوق الإنسان، خاصة أولئك العاملين ضمن عمليات الأمم المتحدة الميدانية. ويتناول هذا المنشور بشكل شامل جميع مراحل دورة رصد حقوق الإنسان، ويضع المعايير المهنية من أجل القيام بأداء فعال في عملية الرصد. كما يلقي الضوء على الاستراتيجيات التي تزيد من مساهمة الرصد في حماية حقوق الإنسان.

وبينما يتوفر كل فصل من فصول *الدليل* على حدة، تم توضيح الروابط التي تربط كل فصل بالفصول الأخرى. لذلك يوصى بقراءة الدليل كاملاً من أجل الحصول على فهم شامل لرصد حقوق الإنسان.

كما تم تصميم هذه الأداة لتلائم الاحتياجات اليومية لموظفي الأمم المتحدة لحقوق الإنسان العاملين في الميدان. غير أن المنهجية التي يحددها على نفس القدر من الأهمية لغيرهم من الموظفين المكلفين بمهام رصد حقوق الإنسان. ولذلك يشجع بقوة استخدام الدليل وتطبيق ما جاء فيه على نطاق أوسع من قبل المنظمات الإقليمية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية والهيئات الحكومية ذات الصلة وغيرها.

الأمم المتحدة
حقوق الإنسان
مكتب المفوض السامي